المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات
Arab Center for Research & Policy Studies

تقدير موقف | 17 حزيران/ يونيو، 2021

انتخابات الجزائر التشريعية: إعادة إنتاج النظام، أم خطوة نحو «الجزائر الجديدة»؟

وحدة الدراسات السياسية

انتخابات الجزائر التشريعية: إعادة إنتاج النظام، أم خطوة نحو «الجزائر الجديدة»؟

سلسلة: تقدير موقف

17 حزيران/ يونيو، 2021

هي الوحدة المكلفة في المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات بدراسة القضايا الراهنة في المنطقة العربية وتحليلها. تقوم الوحدة بإصدار منشورات تلتزم معايير علميةً رصينةً ضمن ثلاث سلسلات هي؛ تقدير موقف، وتحليل سياسات، وتقييم حالة. تهدف الوحدة إلى إنجاز تحليلات تلبي حاجة القراء من أكاديميين، وصنّاع قرار، ومن الجمهور العامّ في البلاد العربية وغيرها. يساهم في رفد الإنتاج العلمي لهذه الوحدة باحثون متخصصون من داخل المركز العربي وخارجه، وفقًا للقضية المطروحة للنقاش.

جميع الحقوق محفوظة للمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات © 2021

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات مؤسّسة بحثيّة عربيّة للعلوم الاجتماعيّة والعلوم الاجتماعيّة التطبيقيّة والتّاريخ الإقليميّ والقضايا الجيوستراتيجية. وإضافة إلى كونه مركز أبحاثٍ فهو يولي اهتمامًا لدراسة السّياسات ونقدها وتقديم البدائل، سواء كانت سياسات عربيّة أو سياسات دوليّة تجاه المنطقة العربيّة، وسواء كانت سياسات حكوميّة، أو سياسات مؤسّسات وأحزاب وهيئات.

يعالج المركز قضايا المجتمعات والدول العربيّة بأدوات العلوم الاجتماعيّة والاقتصاديّة والتاريخيّة، وبمقاربات ومنهجيّات تكامليّة عابرة للتّخصصات. وينطلق من افتراض وجود أمن قوميّ وإنسانيّ عربيّ، ومن وجود سماتٍ ومصالح مشتركة، وإمكانيّة تطوير اقتصاد عربيّ، ويعمل على صوغ هذه الخطط وتحقيقها، كما يطرحها كبرامجَ وخططٍ من خلال عمله البحثيّ ومجمل إنتاجه.

المركز العربيّ للأبحاث ودراسة السّياسات

شارع الطرفة، منطقة 70

وادي البنات

ص. ب: 10277

الظعاين، قطـر

هاتف: 40354111 974 +

www.dohainstitute.org

المحتويات

قانون الانتخابات وسياقها 1

تحليل النتائج 5

1. عودة ضعيفة لقوى التحالف الرئاسي 6

2. صعود القوائم المستقلة والشباب وتراجع تمثيل المرأة 7

خاتمة 9

شهدت الجزائر في 12 حزيران/ يونيو 2021 انتخابات تشريعية مبكرة، دعا إليها الرئيس عبد المجيد تبون في 22 شباط/ فبراير 2021، بعد أن حل المجلس الشعبي الوطني (البرلمان). وتعد هذه الانتخابات ثالث عملية انتخابية تُجرى، منذ بداية الحراك في 22 شباط/ فبراير 2019، الذي أدى إلى تنحي الرئيس السابق عبد العزيز بوتفليقة، حيث سبقتها الانتخابات الرئاسية في 12 كانون الأول/ ديسمبر 2019، التي فاز بها الرئيس تبون واستفتاء 1 تشرين الثاني/ نوفمبر 2020 على تعديل الدستور.

قانون الانتخابات وسياقها

جرت الانتخابات بموجب قانون الانتخاب الجديد الذي صدر في 10 آذار/ مارس 2021[1]، والذي تضمنت مواده بعض الوعود التي كانت السلطة قطعتها على نفسها، مثل تمكين الشباب والنساء من المشاركة السياسية، ومحاربة «المال الفاسد» الذي طالما شوّه العملية الانتخابية[2]. فقد نصت المادة 191 على أن القوائم المتقدمة للانتخابات يتعيّن عليها «مراعاة مبدأ المناصفة بين النساء والرجال، وأن تخصص، على الأقل، نصف الترشيحات للمترشحين الذين تقل أعمارهم عن أربعين سنة، وأن يكون لثلث مرشحي القائمة، على الأقل، مستوى تعليمي جامعي». كما حدد هذا القانون المصادر المسموح بها لتمويل الحملة الانتخابية (المادة 87)، والتي يسهر عليها مجلس تابع للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات (المادة 26) عبر لجنة لمراقبة تمويل حسابات الحملة الانتخابية. كما تنص المادة 88 على حظر تلقي أي مترشح، «بصفة مباشرة أو غير مباشرة، هبات نقدية أو عينية أو أي مساهمة أخرى، مهما كان شكلها، من أي دولة أجنبية أو أي شخص طبيعي أو معنوي من جنسية أجنبية».

إضافة إلى ذلك، تنص المادة 191 على أن يتم الانتخاب «بطريقة الاقتراع النسبي على القائمة المفتوحة، وبتصويت تفضيلي دون مزج»؛ ما يعني أن حظوظ المترشحين يفترض أن تكون متساوية؛ لأن نظام القائمة المفتوحة يمنح الناخب حرية ترتيب مرشحي القائمة الواحدة، على عكس نظام القائمة المغلقة الذي يفرض على الناخب الترتيب الذي يحدده الحزب في القائمة.

شاركت في الانتخابات أحزاب عديدة منها أحزاب التيار الوطني (جبهة التحرير الوطني، والتجمع الوطني الديمقراطي، وغيرهما)، إضافة إلى أحزاب التيار الإسلامي (حركة مجتمع السلم، وحركة البناء الوطني، وحركة النهضة، وحركة الإصلاح الوطني، وجبهة العدالة والتنمية)، فضلًا عن أحزابٍ حديثة النشأة (جيل جديد، وطلائع الحريات، وجبهة الحكم الراشد، وغيرها). لكنّ أحزابًا أخرى، محسوبة على التيار الديمقراطي، قاطعت الانتخابات؛ على أساس أن شروط تنظيم انتخابات حرة وشفافة غير متوافرة، وهو ما ذهبت إليه أيضًا جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية، أبرز قوى المعارضة التقليدية في الجزائر، إضافة إلى حزب العمال اليساري.

أما الحراك الشعبي، الذي تراجع نشاطه خلال عام 2020 بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد19-)، قبل أن يعود ويستأنف خلال شباط/ فبراير 2021، فقد شهدت مواقفه تباينًا من موضوع المشاركة في الانتخابات، ومن مبادرات السلطة عمومًا. فجزء منه يعتبر أن ما يجري ليس سوى عملية إعادة إنتاج النظام لنفسه عبر عمليات انتخابية لا تتحقق فيها شروط النزاهة، وأن الجيش ما زال يمسك بمفاصل القرار. ويتبنى جزء آخر من الحراك موقفًا مغايرًا؛ إذ يرى أن المشاركة في الانتخابات لا تتعارض مع التمسك بالمسيرات الشعبية آليةً للاحتجاج والاستمرار في المطالبة بالتغيير.

---

1 يُنظر: "القوانين العضوية"، موقع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، شوهد في 2021/6/17، في: https://bit.ly/2TvkBSr

2 كشفت شهادات أدلى بها بعض من حُوكِموا في قضايا الفساد، بعد حراك 22 شباط/ فبراير، أن "المراتب الأولى في قوائم أحزاب كبيرة كانت تمنح مقابل 'رشاوى'، حيث يضمن ذلك للمترشح دخول البرلمان". ينظر: حسان جبريل، "القائمة المفتوحة بالجزائر: نظام معقد قد يؤخر نتائج البرلمانيات"، **وكالة الأناضول**، 2021/6/11، شوهد في 2021/6/17، في: https://bit.ly/3q07e8S

تنافست على مقاعد البرلمان 1483 قائمة (22553 مترشحًا)، منها 646 قائمة حزبية (10466 مترشحًا) و837 قائمة مستقلة (12085 مترشحًا). وتتضمن الأشكال المصاحبة مجموعة من البيانات المتعلقة بالمشاركة في الترشح للانتخابات، ويتبين من خلالها كيف انعكس قانون الانتخابات الجديد على نسب المشاركة في الترشح، سواء تعلق الأمر باعتماد نظام القائمة المفتوحة (الشكل 1 و2)، أو باشتراط المناصفة بين الرجال والنساء (الشكل 3)، أو بدعم مشاركة الشباب في القوائم الانتخابية (الشكل 4)، أو حتى بمشاركة حاملي الشهادات الجامعية (الشكل 5).

الشكل (1)

نسبة القوائم الحزبية والقوائم المستقلة

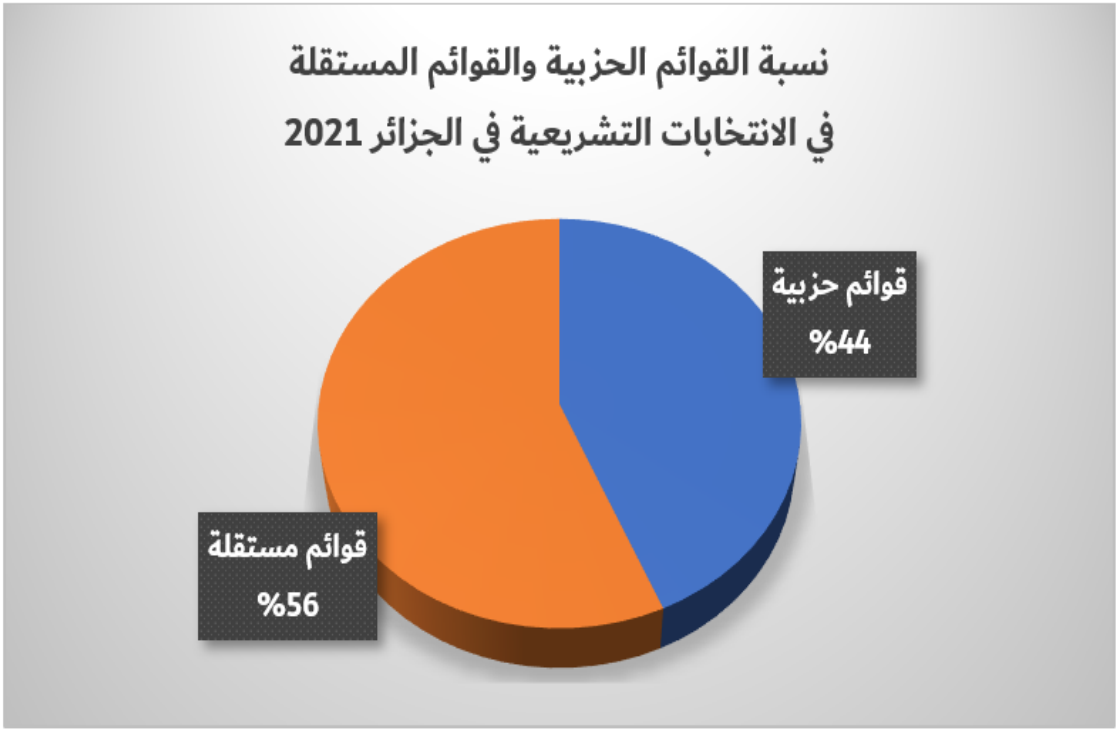

المصدر: من إعداد وحدة الدراسات السياسية بناءً على الإحصاءات الواردة في: «النتائج المؤقتة للانتخابات التشريعية ليوم 12 جوان 2021»، السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، 2021/6/12، شوهد في 2021/6/17، في: https://bit.ly/2S1UNN8؛ و«حزب جبهة التحرير الوطني في المقدمة بـ 105 مقاعد متبوعًا بالأحرار بـ 78 مقعدا»، **وكالة الأنباء الجزائرية**، 2021/6/15، شوهد في 2021/6/17، في: https://bit.ly/3q2QDkD

الشكل (2)

نسبة المترشحين في القوائم الحزبية والمستقلة

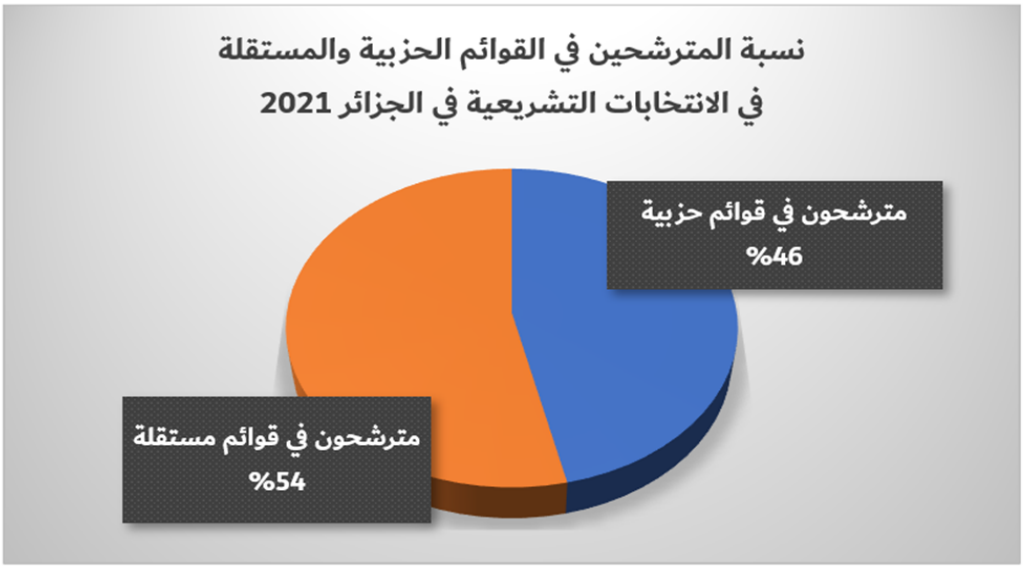

المصدر: المرجع نفسه.

الشكل (3)

نسبة النساء المترشحات[3]

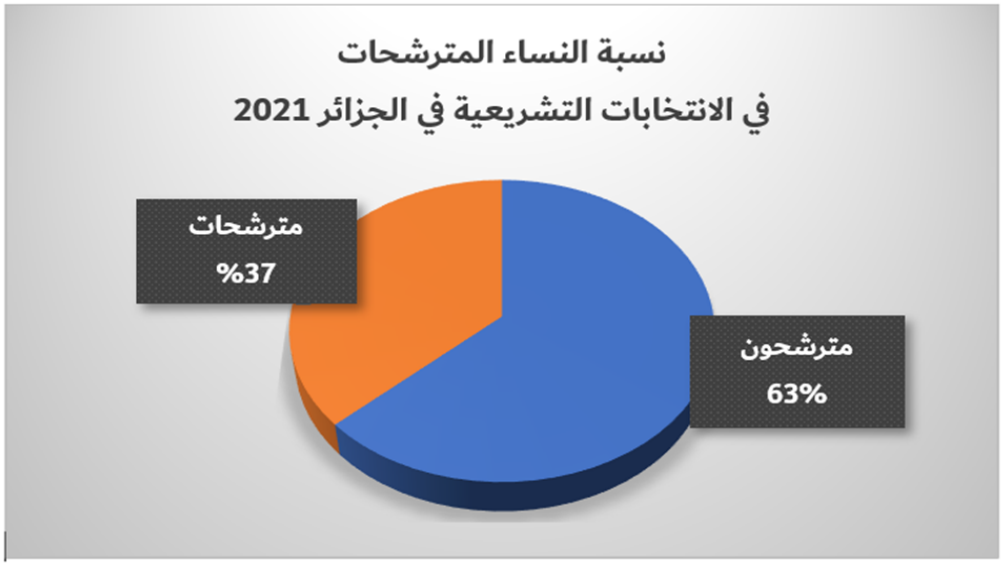

المصدر: المرجع نفسه.

3 تنص المادة 317 من قانون الانتخابات الجديد على أن القوائم التي لم تتمكن من تحقيق شرط المناصفة يمكنها أن تطلب من السلطة المستقلة إفادتها بترخيص لذلك. وهذا ما يفسر عدم وصول نسبة النساء المترشحات إلى النصف.

الشكل (4)

نسبة الشباب المترشحين

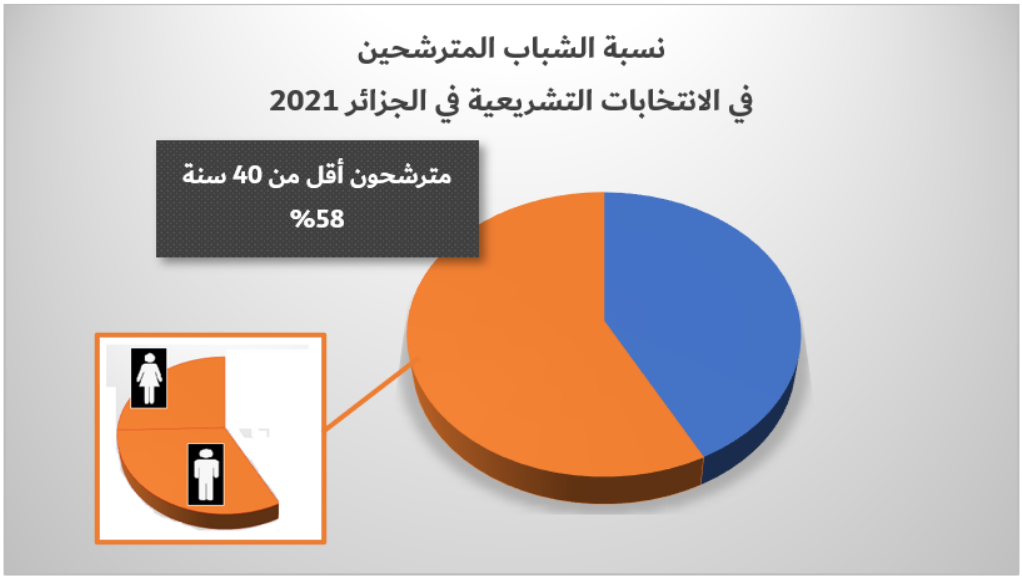

المصدر: المرجع نفسه.

الشكل (5)

نسبة المترشحين حاملي الشهادات الجامعية

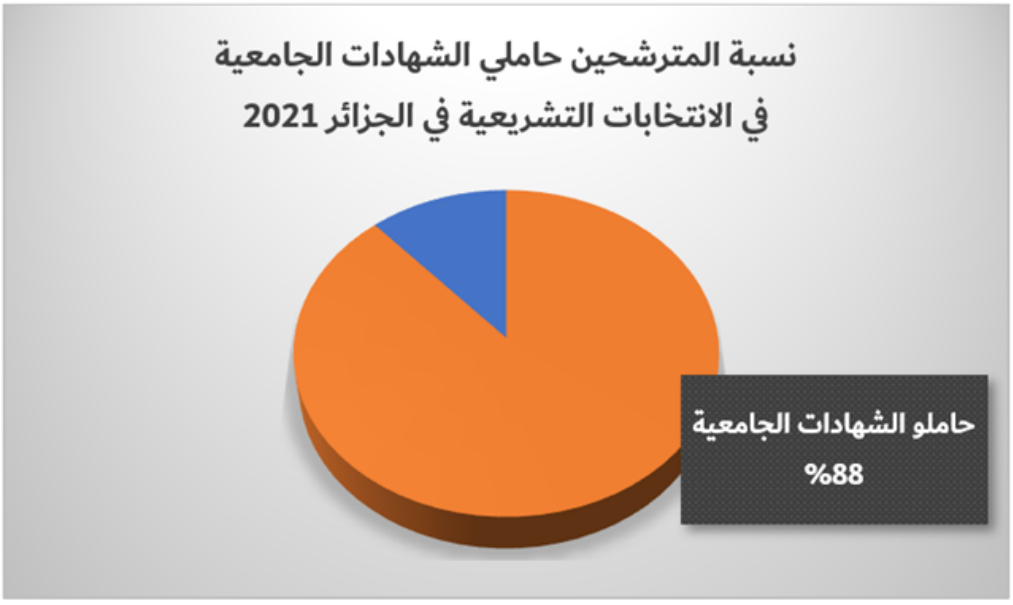

المصدر: المرجع نفسه.

من ناحية أخرى، تبيّن الإحصاءات المتعلقة بأنشطة الحملة الانتخابية تباينًا في نوع الأنشطة بين القوائم الحزبية والمستقلة؛ إذ يبدو واضحًا أن الأحزاب، التي تتميز بالقدرة المادية على التنظيم والتعبئة، اعتمدت أكثر على التجمعات الشعبية، في حين اتجهت القوائم المستقلة أكثر إلى العمل الميداني واللقاءات المباشرة بالناخبين، خاصة في القرى والمدن الصغيرة؛ حيث اعتمد مرشحوها على لقاء الناس في الأماكن العامة وجهًا لوجه، بدلًا من التجمعات التقليدية التي تعقدها الأحزاب في قاعات مغلقة (الشكل 6).

الشكل (6)

أنشطة الحملة الانتخابية بين القوائم الحزبية والقوائم المستقلة

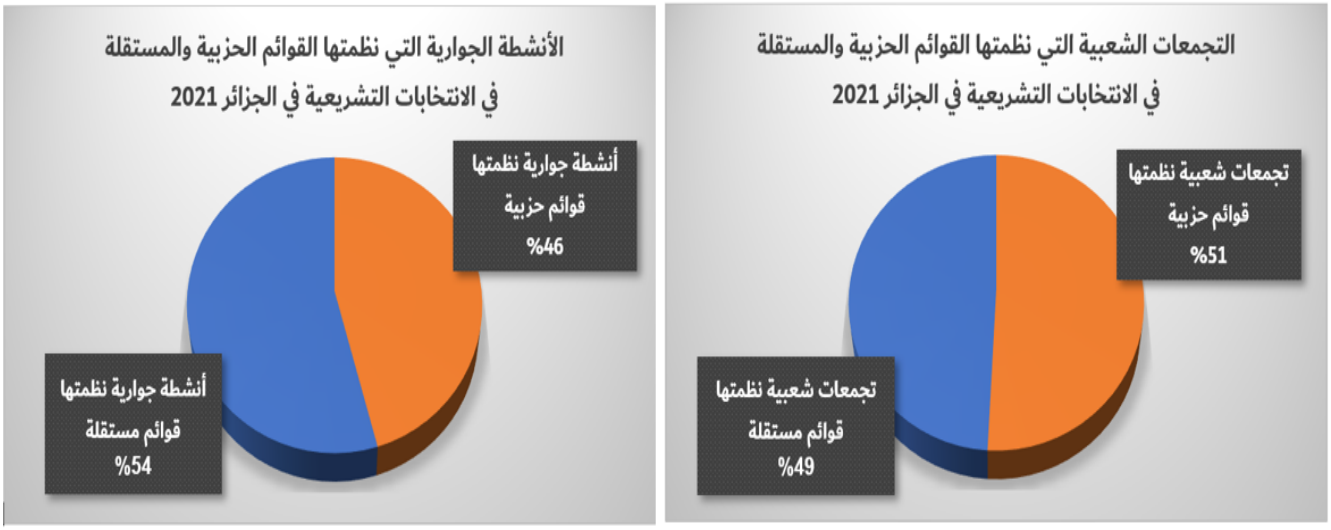

ولا تخلو الصورة العامة التي ظهرت عليها الحملة الانتخابية من دلالات مهمة، منها مثلًا، تركيز الأحزاب ومترشحي القوائم المستقلة على العامل القبلي في المدن الصغرى والأرياف والقرى، خاصة أن التركيز في هذه المناطق لم يكن على البرامج السياسية، بل على إقناع الناخبين بالتصويت. أما في المدن الكبرى (ومنها الجزائر العاصمة)، فقد كانت أنشطة الحملة الانتخابية محدودة للغاية، وقد تداولت وسائط التواصل الاجتماعي مشاهد لقاعات تكاد تكون فارغة. وكانت هذه الظاهرة أكثر حدة في مدن منطقة القبائل الكبرى، المعروفة تقليديًا بمقاطعة الانتخابات، وحيث يوجد قطاع مهم من الوعاء الانتخابي لحزبيَ جبهة القوى الاشتراكية والتجمع من أجل الثقافة والديمقراطية المعارضَين اللذين أعلنا مقاطعتهما لهذه الانتخابات.

تحليل النتائج

أعلنت السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، في 15 حزيران/ يونيو 2021، عن نتائج الانتخابات، التي لم تتجاوز نسب المشاركة فيها حدود 23.03 في المئة، مقارنةً بـ 35.7 في المئة في الانتخابات التشريعية 2017 و42.9 في المئة في الانتخابات التشريعية 2012، وهي تعد منخفضة أيضًا مقارنةً بنسبة التصويت في الانتخابات الرئاسية 2019 (41 في المئة) واستفتاء تعديل الدستور 2020 (23.7 في المئة). ومن شأن نسبة المشاركة المتدنية هذه أن تعيد العلاقة المتوترة أصلًا بين الحراك الشعبي والسلطة إلى المربع الأول؛ إذ سيرى الناشطون في الحراك فيها دليلًا على افتقاد البرلمان الجديد للشرعية، في حين ستتمسك السلطة بشرعية

العملية الانتخابية والمضي قدمًا في بناء «الجزائر الجديدة». وكان الرئيس تبون استبق إعلان النتائج بقوله إن «نسبة المشاركة لا تهمه كثيرًا»، وإن «ما يهمه هو أن من يفرزهم صندوق [الاقتراع] يحوزون الشرعية الكافية التي تمكنهم من ممارسة السلطة التشريعية»[4].

1. عودة ضعيفة لقوى التحالف الرئاسي

أسفرت انتخابات المجلس الشعبي الوطني الذي يتكون من 407 مقاعد، كما يبينه الشكل (7)، عن حصول حزب جبهة التحرير الوطني على الأغلبية (105 مقاعد)، انخفاضًا من 164 مقعدًا في انتخابات 2017، متبوعةً (باستثناء القوائم المستقلة) بحركة مجتمع السلم (64 مقعدًا) وكان لها 33 مقعدًا في البرلمان السابق، والتجمع الوطني الديمقراطي (57 مقعدًا) وكان له 97 مقعدًا في البرلمان السابق[5].

الشكل (7)

نتائج الانتخابات التشريعية المبكرة في الجزائر 2021

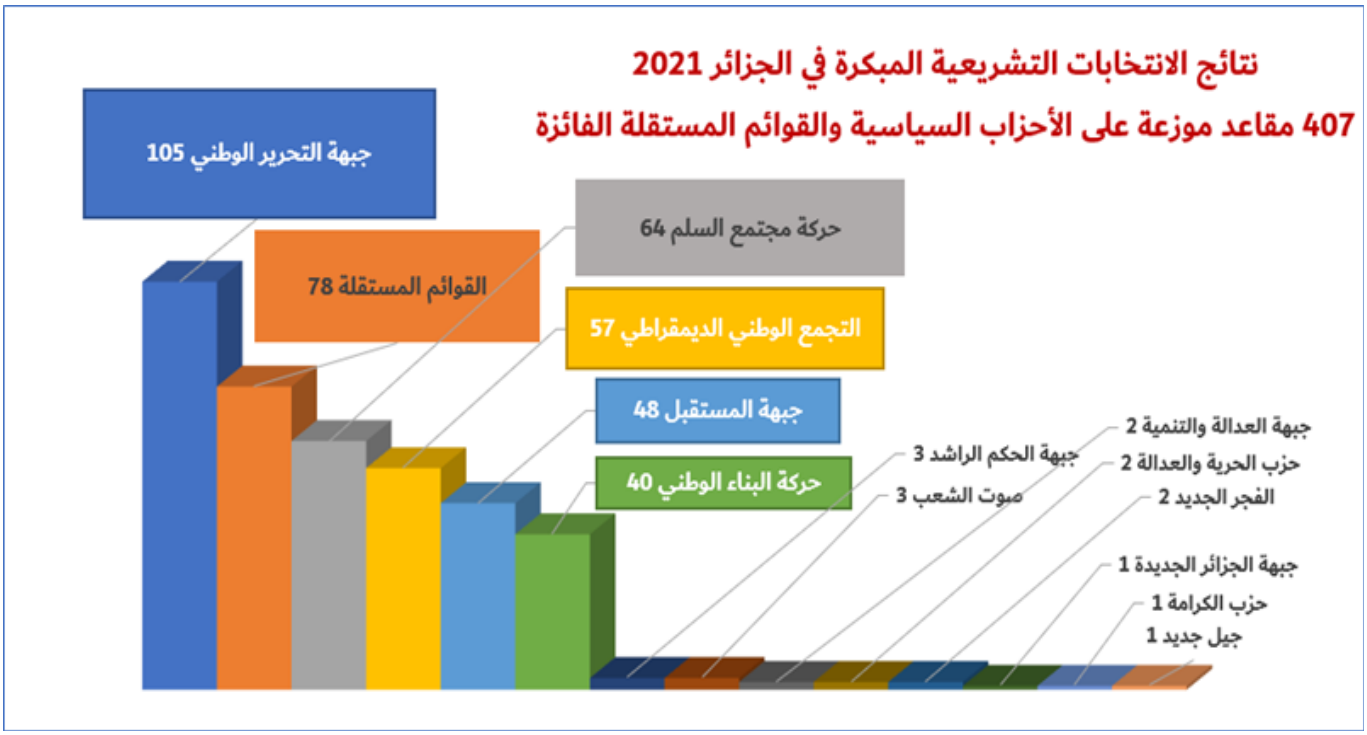

المصدر: المرجع نفسه.

4 "رئيس الجمهورية: من اختاروا المقاطعة أحرار في موقفهم شريطة عدم فرض قرارهم على الغير"، المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري، 2021/6/12، شوهد في 2021/6/17، في: https://bit.ly/35ojeaP

5 "بالأرقام.. نتائج الانتخابات الجزائرية"، **الجزيرة نت**، 2017/5/5، شوهد في 2021/6/17، في:https://bit.ly/3gHCbdx

وهذه الأحزاب الثلاثة هي التي شَكّلت ما يُعرف بالتحالف الرئاسي عشية إعادة انتخاب الرئيس بوتفليقة في عام 2004، وقد انسحبت منه حركة مجتمع السلم عام 2012. وباستثناء الحركة الأخيرة، التي ضاعفت عدد مقاعدها تقريبًا، فإن جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي قد خسرا ما لا يقل عن ثلث مقاعدهما في البرلمان، وهو مؤشر على تراجع كبير في دور الحزبين وشعبيتهما، اللذين شكلا فيما مضى أركان التحالف الذي حكم البلاد طوال عشرين عامًا من عهد بوتفليقة. أما جبهة المستقبل، التي حلت في المركز الخامس وحصلت على 48 مقعدًا، فهي حزب أسسه عبد العزيز بلعيد عام 2012، بعد انشقاقه عن جبهة التحرير الوطني؛ وقد شارك في الانتخابات الرئاسية 2019 وحلّ في المركز الأخير؛ ويصنف الحزب ضمن تيار الوسط. أما حركة البناء الوطني، التي حصلت على 40 مقعدًا، فهي حزب إسلامي وسطي مقرب من السلطة، وقد سبق أن ترشح زعيمه، عبد القادر بن قرينة، للانتخابات الرئاسية 2019 وحل في المركز الثاني؛ كما أن نائبًا من نوابه، سليمان شنين، اختِير رئيسًا للبرلمان السابق خلفًا لمعاذ بوشارب الذي استقال تحت ضغط الحراك الشعبي. فضلًا عن ذلك، فإن احتلال حركة مجتمع السلم المركز الثالث، بعد القوائم المستقلة، قد لا يعني الكثير لاتجاهات المعارضة في البرلمان المقبل، خاصة أن هذا الحزب (إسلامي وسطي) كان من الدعاة المبكّرين لتدخل الجيش لضمان «انتقال آمن» للسلطة قبل نهاية العهدة الرابعة للرئيس بوتفليقة[6]، إضافة إلى أنه كان جزءًا من التحالف الرئاسي طوال فترة معتبرة من حكم بوتفليقة. واقتسمت بقية المقاعد الخمس عشرة ثمانية أحزاب صغيرة متعددة التوجهات السياسية.

أما بالنسبة إلى التحالفات الحزبية، وبحسب التجارب السابقة، فإن تحالف أحزاب التيار الوطني (خاصة جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي) يظل الأكثر رسوخًا، في حين انتهت تجارب التحالف بين القوى الإسلامية إلى الفشل عامي 2012 و2017[7]. ومن ثم، يبدو أن احتمالات تشكل تحالف إسلامي بين حركة مجتمع السلم وحركة البناء الوطني تظل ضئيلة، خاصة أن الأخيرة تأسست منذ البداية، في عام 2012، باعتبارها حركة منشقة عن الأولى؛ وهذا من الانقسامات العديدة التي عرفتها الأحزاب الإسلامية خلال العقود الثلاثة الأخيرة.

2. صعود القوائم المستقلة والشباب وتراجع تمثيل المرأة

شهدت الانتخابات حصول القوائم المستقلة مجتمعةً على 78 مقعدًا، أي ما نسبته 19.1 في المئة من مقاعد البرلمان. ويُعدّ هذا تطورًا ملحوظًا مقارنةً بنسبة 6 في المئة التي حققتها في انتخابات عام 2017، غير أنه جاء أيضًا أقل من التوقعات؛ نظرًا إلى ارتفاع نسبة المترشحين ضمن القوائم المستقلة (54 في المئة) وتراجع شعبية الأحزاب التقليدية التي يطالب الحراك الشعبي برحيلها، باعتبارها رموزًا لنظام الرئيس بوتفليقة. في مقابل ذلك، سوف يضم البرلمان الجديد نسبة معتبرة من الشباب (34 في المئة)، فضلًا عن نسبة كبيرة من حاملي الشهادات الجامعية (75 في المئة).

6 يُنظر: "عبد الرزاق مقري: العهدة الخامسة تراجعت وندعو الجيش للتدخل"، يوتيوب، 2018/7/14، شوهد في 2021/6/17، في: https://bit.ly/3wze5IP

7 **يُنظر: عثمان لحياني، "الجزائر: حزب إسلامي يطرح فكرة إنشاء تحالف انتخابي"، العربي الجديد، 2021/3/13، شوهد في 2021/6/17، في:** https://bit.ly/3grlNz9

الشكل (8)

نسبة الشباب المنتخبين

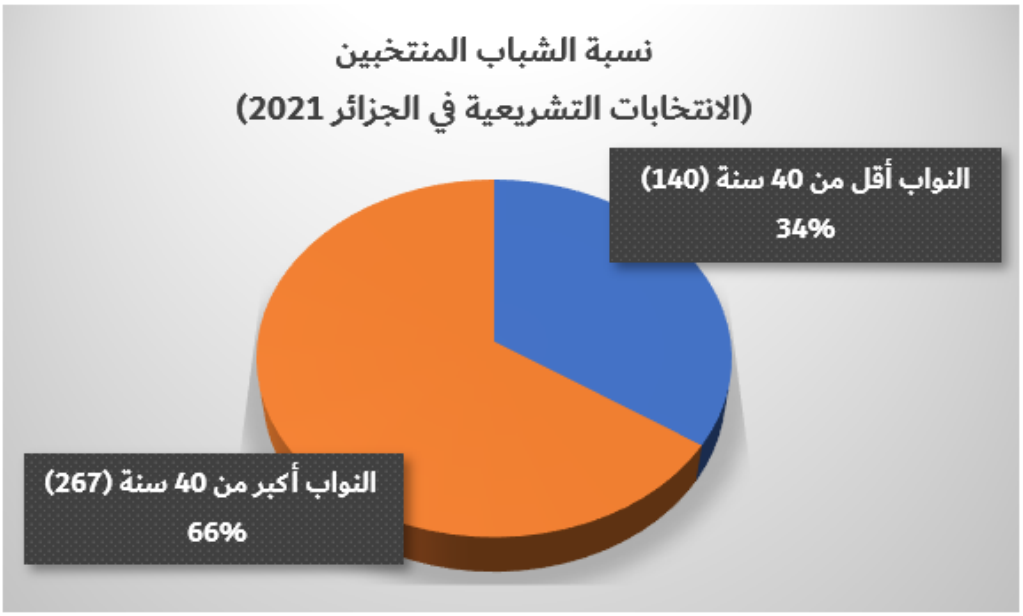

المصدر: المرجع نفسه.

الشكل(9)

نسبة المنتخبين الجامعيين

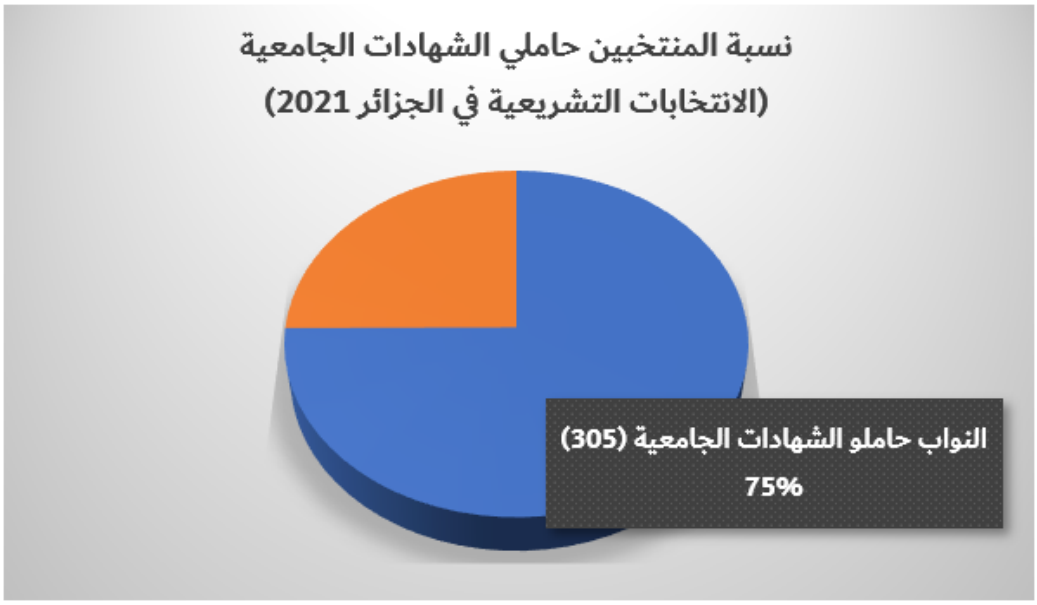

المصدر: المرجع نفسه.

يُلاحظ أن تمثيل النساء، في المقابل، شهد تراجعًا كبيرًا، مقارنةً بآخر تشكيلتَين عرفهما البرلمان؛ إذ لم يتعدَّ نسبة 8 في المئة من المقاعد، مقارنةً بنسبة 31 في المئة في انتخابات 2012 و26 في المئة في انتخابات 2017 (الشكل 10). ويعود هذا التراجع إلى عوامل عديدة جلها اجتماعي، لكن أبرزها كان إلغاء مبدأ «الكوتا» في قانون الانتخابات، الذي أقره الرئيس بوتفليقة عام 2012، وقضى بتخصيص نسبة 30 في المئة من قوائم الترشيحات للنساء[8]. وقد استُبدِل بمبدأ المناصفة بين الرجال والنساء في الترشيحات، غير أن الانتقال من نظام القائمة المغلقة إلى نظام القائمة المفتوحة أفرز نسبة معتبرة من المترشحات في مقابل نسبة ضئيلة من المنتخبات (الشكل 10).

الشكل (10)

نسبة النساء المنتخبات

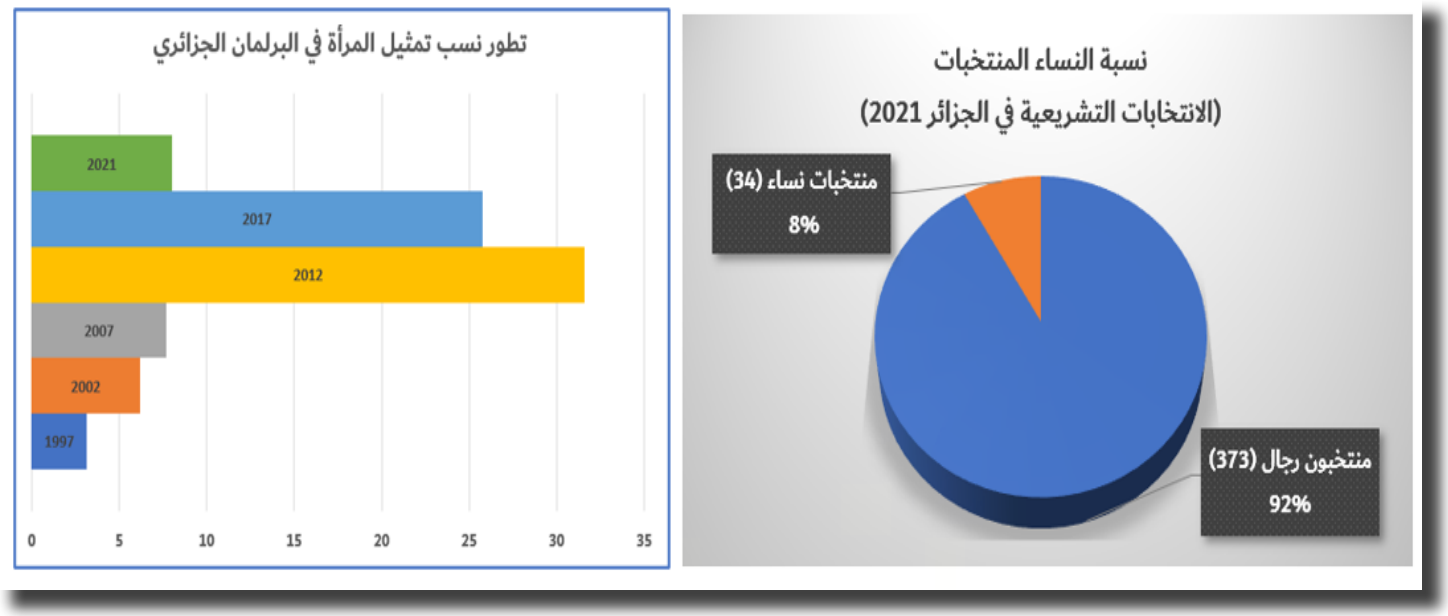

المصدر: المرجع نفسه

تعتبر هذه النسب، سواء تعلق الأمر بتراجع تمثيل المرأة أو بحصول المترشحين المستقلين على عدد أقل من المقاعد، نتيجة طبيعية لقاعدة «عتبة 5 في المئة» التي أقرها قانون الانتخابات الجديد في المادة 194، والتي تنص على أنه «لا تؤخذ في الحسبان، عند توزيع المقاعد، القوائم التي لم تحصل على خمسة بالمئة على الأقل، من الأصوات المعبر عنها»؛ ما يعني إقصاء مرشحيها من احتساب المقاعد. وقد أدى اعتماد هذه القاعدة إلى زيادة عدد الأصوات غير المحتسبة.

خاتمة

عرفت الانتخابات التشريعية المبكرة التي جرت في الجزائر، في 12 حزيران/ يونيو 2021، مشاركة متدنية (نحو 23 في المئة)؛ ما يعكس حالة من عدم الاهتمام الشعبي. وأسفرت أيضًا عن استمرار الأحزاب التقليدية في تصدر

8 سمح هذا المبدأ للجزائر في عام 2017 باحتلال المرتبة الأولى عربيًا والسادسة والعشرين عالميًا من حيث تمثيل المرأة في البرلمان.

المشهد السياسي، لكن قوتها تراجعت تراجعًا حادًّا، قياسًا بما كانت عليه في البرلمان السابق. في المقابل، شهدت الانتخابات صعودًا كبيرًا للنواب المستقلين وتراجعًا في تمثيل المرأة. وفي حين تراجع حضور جبهة التحرير الوطني إلى ربع أعضاء البرلمان فقط، فقد تتجه نحو تجديد تحالفها مع التجمع الوطني الديمقراطي، لكن هذا الاحتمال قد يُصرف النظر عنه إذا ما تبين أنه يمثل استفزازًا للشارع؛ باعتبار أن ذلك يمثل استعادة للمشهد السياسي الذي ساد في عهد الرئيس بوتفليقة. في هذه الحالة، سيكون أمام الرئيس تبون بدائل عديدة لتشكيل أغلبية رئاسية[9]. قد تضم إلى جانب جبهة التحرير الوطني والتجمع الوطني الديمقراطي، حركةَ مجتمع السلم، خاصة في ظل وجود تجربة طويلة سابقة معها. كما يمكن أن تضمَ جبهةَ المستقبل، التي تنتمي إلى تيار الوسط، ولا تُعدّ حزبًا معارضًا، وكذلك حركة البناء الوطني. تعزز هذه الاحتمالات حالة التشظي التي تشهدها الأحزاب ذات التوجه الإسلامي، فضلًا عن أن عدد المقاعد التي حصلت عليها بقية الأحزاب، خارج إطار التحالف الرئاسي الموروث عن عهد الرئيس بوتفليقة، لا تمكّنها من تشكيل أغلبية برلمانية (ويشمل هذا أيضًا قوائم المستقلين). إن تعدد هذه البدائل في يد السلطة، في هذه الحال، قد يعزز التنافس بين هذه الأحزاب حول الانضمام إلى الأغلبية الرئاسية التي ستلتف حول برنامج الرئيس.

9 ينص الفصل الثاني من الدستور (المواد 103-105) على أن الحكومة يقودها وزير أول في حال أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية رئاسية، ورئيس حكومة في حال أسفرت عن أغلبية برلمانية؛ وأنه في حال الأغلبية الرئاسية وتعيين وزير أول، فإن هذا الأخير يكلف باقتراح تشكيل الحكومة وإعداد مخطط عمل لتطبيق البرنامج الرئاسي. للاطلاع على نص الدستور، يُنظر: "الدستور"، موقع السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات، شوهد في 2021/6/17، في: https://bit.ly/3gz28fr